الغانم مترئسا جلسة المجلس أمس

جانب من الحضور

رفض تحديد سقف للرسوم التي تفرضها الهيئة .. لا بيع للشركات الحكومية إلا بالرجوع للمجلس

# «هيئة أسواق المال» يمر في مداولته الثانية: سجن

## الغانم: أسجل للمجلس التوافق على إقرار القانون وهو ما يرسل برسائل إيجابية لسوق الأوراق المالية الكويتي

## وزير المالية: هذا قانون فعال وليس فقط سيف عنتر لقطع الرقاب ..وإنما هو يعمد إلى تطوير البورصة

كتب
عمر الرشيدي
ومصطفى كامل

وافق مجلس الامة في جلسته العادية التكميلية امس على رسالة واردة من رئيس لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية متضمنة التوصيات التي انتهت اليها اللجنة في شان بيع الهيئة العامة للاستثمار للشركات التي تملك اكثر من 50 في المئة من راس مالها.

وقال وزير المالية ووزير التجارة والصناعة بالوكالة انس الصالح خلال رده على هذه الرسالة «إن من الاهداف الاساسية التي تشجع الجهات الحكومية والهيئة العامة للاستثمار على بيع الشركات هو دعم وتوسيع دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي وهو ما تضمنته الخطة الانمائية «2015-2016/2019-2020» التي وافق عليها مجلس الامة أخيراً».

ولفت الوزير الصالح إلى مناقشة مجلس الامة في شهر ديسمبر الماضي موضوع تردي اوضاع البورصة وسياسة الحكومة اتجاهها «والتوصيات الرائعة التي قدمها المجلس في تلك الجلسة بهذا الصدد والتي شرعنا في تنفيذ اغلب ما فيها».

واشار في السياق ذاته الى التوصية الثالثة التي اقرها المجلس في تلك الجلسة عن «ضرورة استمرار الهيئة العامة للاستثمار بالاستثمار في السوق المحلي مع ضرورة تحولها من مستثمر مباشر الى مستثمر غير مباشر تفعيلا للدور المؤسسي في تعديل القوانين المعنية بهذا الشان».

واضاف ان عملية بيع الاسهم جزء اساسي من عملية «اقتصاد شامل» مؤكدا اهمية جذب رؤوس اموال وتوطين رؤوس الاموال المسافرة التي تعد احدى ادوات توطين رؤوس الاموال وتحريك الدورة التمويلية لدى البنوك واستثمار اموال المدخرين.

وافاد بان من الاهداف الاساسية لبيع الشركات ايضا رفع كفاءة الاقتصاد عن طريق منح القطاع الخاص حرية الادارة ومنحها دورا اكبر في النشاط الاقتصادي وانعكاس هذا على اداء جميع الشركات المباعة.

وشدد الوزير الصالح على ضرورة «تطوير وتعميق ادوات السوق وان تنحصر اهداف الحكومة ودورها في تحفيز الاقتصاد بينما يكون القطاع الخاص هو من يقود وتخفيف اعباء الادارة العامة عن الدولة».

وبين ان إجراء بيع اي شركة تعود الى الهيئة العامة للاستثمار «يتم من خلال عدة اجراءات اولها ان القرار يعود الى اللجنة التنفيذية المنبثقة من مجلس ادارة الهيئة بعد عمل تقييم للشركة التي تنوي بيعها ويكلف بيتا استشاريا متخصصا ذا سمعة لتقييم الشركة وتقدير اصولها وان كانت اصولها عقارات فتكلف جهة متخصصة لتقييم العقارات بهذا الامر».

وذكر ان هناك آليات لبيع هذه الشركات ويكون ذلك حسب حجم الشركات «فإن كانت شركة ضخمة جدا فبالتالي تكون حصة كبيرة منها تطرح في مزاد وبقية اسهمها تطرح في الاكتتاب العام حتى يستفيد منها المواطنون وان كانت شركة صغيرة جدا ولا عائد للاكتتاب العام لها لقلة اسهمها فإنها تباع في المزاد العام».

### الشركات تباع عن طريق المزاد ويتم الاكتتاب في جزء منها وأسعارها تاتي وفق التقديرات وأعلى

الوزير الصالح متحدثا اثناء الجلسة

وقال الوزير الصالح «إن الحد الادنى لسعر البيع يكون هو سعر التقييم الذي انتهى اليه البيت الاستشاري وتتم عملية المزاد مفيدا بان اكثر من 80 شركة بيعت في السنوات السابقة باكثر من سعر التقييم للمنافسة التي تشهدها المزادات».

ووافق المجلس على اقتراح بقانون بشان اضافة مواد «5 مكررا و5 مكررا «أ» و5 مكررا «ب»» الى القانون رقم 94 لسنة 1983 الخاص بانشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في مداولته الاولى.

وجاءت نتيجة التصويت على القانون في مداولته الاولى بموافقة 30 عضوا ورفض 15 عضوا من اجمالي الاعضاء البالغ 45 عضوا.

وفيما يلي مجريات الجلسة:

والفتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم جلسة امس بعد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وتلا الأمين العام أسماء الحضور والمعتذرين، اعتذر عن عدم حضور جلسة اليوم كل من:

رئيس الوزراء، وزير الخارجية، وزير الدفاع، وزير الداخلية، وزير الاعلام، وزير الصحة ومن النواب محمد الجبري، محمد البراك، خلف دميثير وفارس العتيبي.

انتقل المجلس إلى مناقشة توصية لجنة الأموال العامة بشأن عدم بيع الشركات الحكومية الا بالرجوع للمجلس.

وزير المالية: اتفهم أسباب هذه التوصية واتمنى ان اعرض على مجلسكم بعض البيانات العامة.. نعم الغرض من التوصية نبيل ولكن قد تحقق ..اولها اللجنة التنفيذية المنبثقة من مجلس الادارة ويتم وفق اجراءات عدة ويتم عمل تقييم الشركة المراد بيعها وتقييم اصولها من خلال البيوت والمكاتب الاستشارية المختصة بذلك ،ثم تاتي الية البيع ،حيث الشركة تباع عن طريق المزاد ويتم الاكتتاب في جزء منها .واكثر من ٨٠ شركة ثبت ان اسعارها تاتي وفق التقديرات واعلى .. كتاب ديوان المحاسبة لم يقل وقف البيع وقامت وزارة المالية بمخاطبة ادارة الفتوي وتم وضع مادتين اساسيتين مضمونها ..الزام الطرف الثاني وخلفه الخاص بالحصول على موافقة من البلدية ووزارة التجارة اذا اريد تغيير النشاط او اضافه مباني او ازالة بعضها ..ولقد اوصي مجلسكم الموقر علي ان تستمر هيئة الاستثمار بالاستثمار في السوق المباشر،ونحن نحتاج الي توطين رؤس الاموال التي تسافر خارج البلاد وتحريك دورة البنوك وتحفيز الاقتصاد وتخفيف اعباء القيادة العامة علي قيادة الاقتصاد ..شخصيا اعتقد بان الهدف نبيل جدا لرسالة رئيس لجنة حماية الاموال العامة.

عبدالله الطريجي: نحن شركاء في حماية المال العام وطلب لجنة حماية المال العام مستحق لوجود الية في بيع الشركات الحكومية ..من باب التعاون يا وزير المالية عليك ان توافق علي رسالة اللجنة ..اسالك الاخ الوزير الان بيعت شركة المنتجات الزراعية هل تستطيع ان تقول لنا ما مصير الموظفين الكويتيين بهذه الشركة؟

جمال العمر: 500 الف مليون متر مربع صفقة ارض المعارض وهناك ترتيبات تتم حاليا لبيعها.. نحن ضد تجيير المال العام ..انا كنت من اشد المؤيدين للافنيوز والحمراء وغيرها ولكن للاسف بيعت.

صالح عاشور: هناك من ياخذ الاشياء التي لا يستطيع الحصول عليها مباشرة من البلدية والحكومة عن طريق شراء الشركات .. الحكومة تبيع الشركات المربحة التي تحقق ايرادات لذلك يجب ان تكون هناك ضوابط واضحة ويجب ان تكون الارض ملك الدولة وليس للشركة وينبغي للشركة الا تتصرف باي شبر في الارض الا بالموافقة الحكومية .. والا كل الشركات المربحة والاراضي بيد التجار والمتنفذين والضوابط وقانون العمل الاهلي لم يحمي الموظف الكويتي.

محمد طنا: استثمارات خارجية تدار بالمليارات .. ١٣ مليون دولار خسارة الكويت في بيع احد العقارات في لندن .. واحد المدراء في وزارة المالية لا يرد على لجنة حماية الاموال العام..هل يعقل ببيع شركة منتجات الزراعية ب 8 مليون دينار وهي تملك اصول ب ١٥ مليون دينار.

عبدالحميد دشتي: الوقت الذي نعيشه عصيب هناك محاولات للاستيلاء علي كل شي مدر خير للبلد .. هناك متنفذين وحرامية كبار يريدون الاستيلاء علي كل شي فرجاء عدم البيع حتي لعمر مجلسنا ما تبي يكون لاحد اي حجة لمحاربة هذا المجلس.

المجلس يوافق بالإجماع علي رسالة رئيس لجنة حماية الاموال العامة بتكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير متضمن آلية بشأن بيع الحكومة للشركات وذلك خلال ثلاثة شهور.

المجلس ينتقل إلى بند الأسئلة.

احمد لاري: اشيد بتعيينات وزير التربية للوكيل والوكلاء المساعدين وهذا دليل علي ان

### الحجرف: أسواق المال قانون فني بحت وحرصنا على تقديم أفضل الممارسات ومقارنته بأسواق المنطقة

وزير الاعلام يبرد

### فيصل الكندري: إقرار قانون هيئة أسواق المال اليوم هو رد علي من يشكك في أعضاء المجلس والحكومة

حديث مع وزير التربية

### كامل العوضي: إن شاء الله السوق يصير خضر يا مدير الهيئة روح أنت ووزير المالية دربكم أخضر

نقاشات جانبية